نحو «دسترة» الانتخابات الرئاسية المبكرة

لا يكفى الإقرار بأن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات. فهذه جملة ناقصة، وبالتالى غير مفيدة. ولكى يكون القول إن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات مفيداً ومثمراً، لابد أن يتلوه ما يحقق المعنى المستفاد منه فعلياً.

فلا قيمة للانتخابات فى غياب ثقافة الحرية وقبول الآخر واحترام حقوق الأقليات والتسامح والحوار وغير ذلك من القيم التى تحمى الشعب والمجتمع من خطر ديكتاتورية الأغلبية.

ورغم أن هذا الخطر كان ماثلاً فى أذهان رواد الديمقراطية ممارسة وتنظيراً، وحدث ما يؤكده فى الواقع مرات، ودفع العالم كله ثمناً غالياً لتحول الديمقراطية الألمانية إلى أحد أبشع أشكال ديكتاتورية الأغلبية، لم يهتم الفكر الديمقراطى بإيجاد إجراءات تكفل تجنب هذه الديكتاتورية أو وضع حد لها فور ظهورها عقب أى انتخابات.

ولذلك حان الوقت لتدارك ذلك عبر دسترة فكرة الانتخابات الرئاسية المبكرة، أى النص عليها فى الدستور الجارى تعديله، ثم إيجاد قانونية آلية معتمدة لها يمكن للشعب اللجوء إليها إذا حاول الرئيس المنتخب أن يجعل نفسه ديكتاتوراً وألحقت سياساته أضراراً بالغة بفئات واسعة من المجتمع.

ويبدو الخلاف الرئيسى الذى تثيره فكرة الانتخابات الرئاسية المبكرة متعلقاً بمسألة تأثيرها على الاستقرار السياسى، وما يمكن أن تمثله من

إغراء بإساءة استخدام الآلية التى يمكن اعتمادها فى هذا المجال إذا لم تتوفر أسباب حقيقية لها.

غير أنه لا جدوى فى الواقع مما يسمى توفير الاستقرار لمنصب الرئيس إذا حدث على حساب حرية الشعب وكرامته وحقوقه الأساسية.

فإذا كان الاستقرار يؤدى إلى أخطار جسيمة، فهذا يعنى أننا نستخدم مصطلحاً فى غير محله. فالسلطة الديكتاتورية هى التى تهدد المقومات الأساسية للاستقرار الحقيقى.

كما أنه لا محل للحديث عن عدم الاستقرار حين يتعلق الأمر بممارسة الشعب حقه فى السيادة باعتباره هو وحده صاحب هذه السيادة ومصدر السلطات كلها، إلا إذا كان المطلوب هو التواطؤ على سحب هذا الحق أو تعطيله أو إبقاءه ديكوراً لا يتجاوز المادة التى تنص عليه فى الدستور.

ولا يعنى تقنين حق المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإيجاد آلية معتمدة لسحب الثقة من أى رئيس منتخب أن هذا سيحدث بسبب وبغيره، لأن ممارسة هذا الحق ينبغى أن تتم فى إطار ضوابط محددة تضمن عدم إساءة استخدامه.

ولضمان جدية المطالبة بالانتخابات المبكرة، ينبغى أن تكون الآلية المعتمدة فى القانون متعددة المراحل. وهناك ثلاث مراحل يُفترض أن تتضمنها هذه الآلية. فلابد من وجود عدد معين من الناخبين الذين يطالبون بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كحد أدنى. ويمكن أن يكون الحد الأدنى لهذا العدد، مثلاً، هو مائة أو مائة وخمسين ألف ناخب يحررون توكيلات موثقة لأحدهم ليقدمها إلى المجلس الأعلى للقضاء، فإذا توفر هذا العدد ننتقل إلى المرحلة الثانية وهى فتح الباب أمام الناخبين الراغبين فى

سحب الثقة من الرئيس القائم وإجراء انتخابات مبكرة، على أن يكون هناك حد أدنى أيضاً لا يقل عن 20 فى المائة من إجمالى عدد الناخبين المسجلين فى جداول الانتخاب (حوالى 11 مليوناً فى مصر الآن)، على أن يعلن هؤلاء تأييدهم فى فترة محددة لا تزيد على ستة أشهر. ويمكن أن يحدث هذا إلكترونياً إلى جانب التوكيل الموثق فى الشهر العقارى للتيسير على الراغبين.

ولذلك يتعين إيجاد موقع إلكترونى يُفتح فى بداية هذه المرحلة وفق طريقة محددة للتسجيل فيه. فإذا أيد العدد المطلوب من الناخبين سحب الثقة من الرئيس خلال الفترة المحددة ننتقل إلى المرحلة الثالثة، وهى الاستفتاء الشعبى على سحب الثقة من الرئيس، أى إجراء انتخابات مبكرة أو استمراره حتى نهاية فترته. ولمزيد من ضمان جدية الحاجة إلى هذه الانتخابات يمكن أن يُشترط لصحة الاستفتاء مشاركة نصف عدد الناخبين المسجلين على الأقل فيه.

ولو كانت هذه الآلية معتمدة فى مصر ومقننة عند إطلاق حملة «تمرد» فى أبريل الماضى لأمكن إجراء استفتاء عند وصول عدد المطالبين بالانتخابات المبكرة إلى 11 مليوناً، أى نصف من وقعوا الاستمارة التى وزعتها هذه الحملة. ولو أن هذا الاستفتاء أُجرى بالفعل لأصبح نقطة تحول فى تاريخ الممارسة الديمقراطية.